

ملخص تنفيذي

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزميتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الاقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلي والعالمي قد أثرت على أداء الاقتصاد المصري، وحدثت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

- استمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تحقيق معدلات نمو ايجابية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٦٪ مقارنة بـ ٠,٣٪ فقط خلال نفس الربع من العام المالي السابق. ويمكن تفسير هذا النمو بشكل أساسي في ضوء استمرار تنامي كل من الاستهلاك الخاص والعم والذات تبلغ مساهمتهما نحو ٢,٣٪ في نمو الناتج المحلي الحقيقي، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس (وهو الأثر الناجم عن تدني معدلات الأداء في الفترة المرجعية) والذي بدأ في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠.

- ارتفع عجز الموازنة الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي إلى ٨,٢٪ خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٣/٢٠١٢ ليلعب ١٤٦,٥ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٩٤,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- ارتفعت نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة لتصل إلى ٧٢,٨٪ من الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ لتسجل ١٢٩٣,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٥٨,٤ مليار جنيه في نهاية ديسمبر من العام الماضي.

- سجل رصيد الدين الخارجي ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٥,٢٪، ليلعب ٣٨,٨ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ (ما يعادل ١٣,٨٪ من الناتج المحلي) مقابل ٣٣,٧ مليار دولار (ما يعادل ١٣,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر من العام السابق - وهو ما يعد أعلى نسبة نمو في رصيد الدين الخارجي منذ مارس ٢٠٠٨ - وذلك في ضوء قيام قطر بإيداع مبلغ ٤ مليار دولار في حساب البنك المركزي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ في إطار برنامج المساعدات المالية لمصر.

- استمر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في الارتفاع في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ليحقق ١٢,٣٪ مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ١١,٢٪ في نهاية نوفمبر ٢٠١٢ ومقارنة بـ ٦,٧٪ المحققة في نهاية ديسمبر ٢٠١١ - مدفوعاً بالزيادة في الإئتمان المحلي خاصة في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والإئتمان الممنوح للقطاع الخاص. (جدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر يناير ٢٠١٣ لا تزال تحت الأعداد).

- ارتفع معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر فبراير ٢٠١٣ ليسجل ٨,٢٪ مقارنة بـ ٦,٣٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر فبراير ٢٠١٣ مسجلاً ٧,٧٪ مقارنة بـ ٥,٢٪ خلال شهر الشهر السابق.

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٣ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥٪ و ١٠,٧٥٪ على التوالي، ورفع سعر العمليات الرئيسية بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥٪. كما تم رفع سعر الإئتمان والخصم بواقع ٧٥ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥٪.

- حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ عجزاً كبيراً بلغ نحو ٠,٦ مليار دولار، مقابل عجز قدره ٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٢، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء تراجع العجز الجاري محققاً ٣ مليار دولار مقابل ٤,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق (مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ في تحويلات العاملين في الخارج والتحسين النسبي في فائض الميزان الخدمي)، وتحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ٤,٢ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٤ مليار دولار.

أولاً-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي

حقق الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) معدل نمو قدره ٢,٦٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بمعدل نمو أقل قدره ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي تباطؤ نسبياً إذا ما قورن بأداء الفترة السابقة (أبريل- يونيو ٢٠١٢/٢٠١١) والتي بلغت نحو ٣,٣٪. هذا وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (بالأسعار الثابتة) نحو ١٢,٤ مليار جنيه (٤٥,٦ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل ٤٠٢,١ مليار جنيه (بالأسعار الجارية والثابتة) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (وذلك في ضوء تغيير سنة الأساس إلى عام ٢٠١٢/٢٠١١).

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية للناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)، يتضح أن الإنفاق الاستهلاكي - والذي يشكل ٩٤,١٪ من إجمالي الناتج المحلي - لا يزال يعتبر المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال الربع الأول من العام المالي محل الدراسة، حيث حقق الاستهلاك الخاص ارتفاعاً بنحو ٢,٤٪، مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما استقر معدل نمو الاستهلاك العام عند ٢,٧٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مساهمة كل من الاستهلاك الخاص والعام في نمو الناتج المحلي الحقيقي قد انخفضت إلى ٢,٣٪ مقارنة بـ ٤,٥٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١.

كما شهدت الفجوة بين الصادرات والواردات تحسناً نسبياً خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث انخفضت واردات بـ ٤,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بارتفاع قدره ٤,٥٪ خلال نفس الفترة من العام السابق)، بينما شهدت الصادرات تحسناً طفيفاً حيث ارتفعت بنسبة ٠,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بانخفاض قدره ٢,٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

ومن ناحية أخرى، فقد انحسر نسبياً التأثير السلبي للإستثمار حيث سجل الإنفاق الإستثماري تراجعاً قدره ٧,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بنسبة تراجع أعلى قدرها ١٣,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، مما انعكس في شكل مساهمة سلبية تقدر بنحو ٠,٩٪ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج فقد ارتفع ليسجل ٢,٥٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. وجدير بالذكر أنه وفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي نمو معظم القطاعات ولكن بمعدلات متفاوتة، أهمها قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقي ٣٪، و يبلغ نسبته حوالي ١٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٢,٨٪، و يبلغ نسبته حوالي ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، تجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ٣,٨٪، و يبلغ نسبته حوالي ١١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقي ٥,١٪، و يبلغ نسبته حوالي ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الأنشطة العقارية (معدل نمو حقيقي ٤,٢٪، و يبلغ نسبته حوالي ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ومن ناحية أخرى، فقد ساهم الأداء الضعيف لبعض القطاعات الحيوية في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وعلى رأسها الصناعات الاستخراجية (معدل نمو حقيقي -٠,١٪، و ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وقناة السويس (معدل نمو حقيقي -٣,٤٪، و ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي خلال الربع الأول من العام المالي الحالي.

جدول (1): مساهمة القطاعات الرئيسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يوليو- سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١٢	يوليو- سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١	
٢,٥%	٠,٣%	اجمالي الناتج المحلي
١,٢%	٠,٢%	اجمالي القطاع السلعي، ومنه
٠,٥%	٠,٥%	الزراعة والغابات
٠,٠%	٠,٠%	البتترول
٠,٠%	٠,١%	الغاز الطبيعي
٠,٤%	٠,٥%	الصناعات التحويلية
٠,٢%	٠,١%	التشييد والبناء
٠,٨%	٠,١%	اجمالي الخدمات الانتاجية، ومنها
٠,١%	٠,٠%	النقل والتخزين
٠,١%	٠,١%	الاتصالات
٠,١%	٠,٣%	قناة السويس
٠,٤%	٠,٠%	تجارة الجملة والتجزئة
٠,١%	٠,٠%	الوساطة المالية
٠,٠%	٠,٥%	المطاعم والفنادق
٠,٥%	٠,٤%	اجمالي الخدمات الاجتماعية

ثانمًا المؤشرات المالية

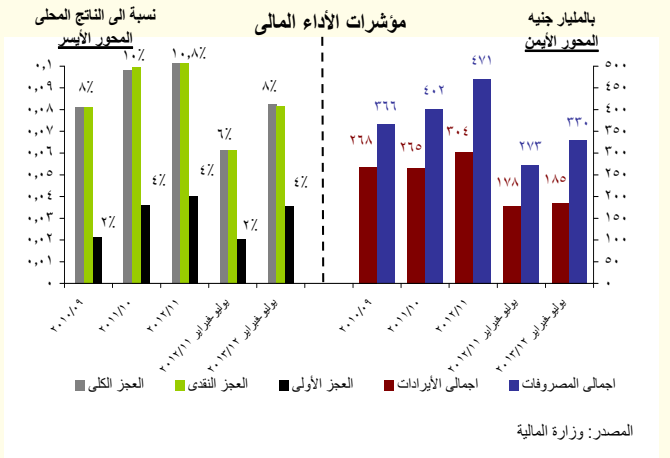
والمملكة العربية السعودية). بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ ٣٥,٩٪ لتتخطى ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ٤١,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلته ببيع السلع والخدمات بـ ٢,٤٪ لتسجل نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٧,٤ مليار جنيه خلال العام السابق، مما فاق أثر الإنخفاض في باقي البنود الأخرى من بنود باب الإيرادات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً قدره ١٧,٢٪ لتصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠١,٩ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وباب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٧,٦٪ لتصل إلى ١٢٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك في ضوء الزيادة في المكافآت وحوافز الإثابة بنحو ١٧,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٧ مليار جنيه.

كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل حوالي ٢٢,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ ٢٢,٨٪ لتسجل حوالي ١٠٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٥,١ مليار جنيه خلال العام السابق، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة الزيادة في فوائد أذون الخزانة بنحو ١٠,١ مليار جنيه لتسجل ٣٦,٦ مليار جنيه والفوائد على سندات الخزانة بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥ مليار جنيه. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذي يمثل حوالي ٣١,٩٪ من إجمالي المصروفات) ارتفاعاً بـ ٢٢٪ ليصل إلى ١٥٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢٣ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة في باب الدعم في ضوء الزيادة في دعم المواد البترولية بنحو ٢٧,٩ مليار جنيه ومعاش الضمان الإجتماعي بنحو ٠,٥ مليار جنيه والمساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٢,٨ مليار جنيه.

هذا وقد انخفض كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١,٨٪، و ١٠٪ ليسجلا ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣١,٤ مليار جنيه و ٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض في باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض بند المصروفات الأخرى الإجمالية بـ ١٠,١٪ ليسجل ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٣,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض في شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ ١٢,٩٪ لتصل إلى ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.



كما تشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو- فبراير من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٨,٢٪، ليلعب ١٤٦,٥ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٩٤,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء ارتفاع المصروفات العامة بنسبة أكبر من ارتفاع الإيرادات خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي فقد ارتفع ليسجل ٣,٥ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ٣,٩٪ فقط خلال فترة الدراسة، لتصل إلى ١٨٤,٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٧٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ١,٦٪، مما فاق أثر الإنخفاض الملحوظ في الإيرادات غير الضريبية بـ ٢٠٪ خلال يوليو- فبراير ٢٠١٣/٢٠١٢.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الارتفاع في كل من الضريبة على الدخل، والضرائب على السلع والخدمات واللذان قد ارتقعا بـ ١٢,٧٪ و ١٨,٦٪ ليحققا ٥٦,٥ مليار جنيه و ٥٨,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٥٠,١ مليار جنيه ونحو ٤٩,٤ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو- فبراير ٢٠١٢/٢٠١١. كما ارتفعت الضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو

تشير النتائج الفعلية لموازنة العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠,٨٪، ليلعب ١٦٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٤,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتي ذلك كمحصلة لارتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة في الإيرادات العامة. وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة في المصروفات تأتي نتيجة لارتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، ارتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ ٥٠,٣٪. ثانياً، ارتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بـ ١٠,١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بـ ٥,٣ مليار جنيه لتصل ٢٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثاً، ارتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ ٢٧,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الإجتماعي وزيادة المساهمات في صناديق المعاشات بـ ٢,٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلي قد ارتفعت لتصل إلى ٤ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣,٦ نقطة مئوية خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٤,٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٦٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣١,٤٪، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغ قدرها ٨,٨٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتي قد ارتفعت بـ ٣,٨٪ لتتخطى ١٣,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في الضرائب على السلع والخدمات بـ ١١,٢٪ لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الارتفاع المحقق في حصيلته الضرائب على الممتلكات بسبب ارتفاع حصيلته الضريبية على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٤٧,٦٪ لتتخطى ٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفي نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) والضرائب الأخرى بـ ٦,٧٪ و ١٩,١٪ ليسجلا ١٤,٨ مليار جنيه و ٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٣,٩ مليار جنيه و ٣,١ مليار جنيه على التوالي خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلته من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخل من التوظيف" بـ ١٩,٥٪ لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى ارتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ ٨,٣٪ لتسجل ١١,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٠,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٣١,٤٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لارتفاع معظم أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصة الارتفاع الكبير في المنح لتسجل نحو ١٠,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك في ضوء الزيادة الملحوظة في المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحتين بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما من دولتي قطر ٣ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة).

٢٩٪ و٩،٣٪ ليسجلا ١٠،٨ مليار جنيه و١٠،٧٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ ٨،٤ مليار جنيه و٩،٩ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة في الحصيلة من ضريبة الدخل ترجع في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخل من التوظيف" بـ ٢٪ لتسجل نحو ١٢،٦ مليار جنيه خلال يوليو- فبراير ٢٠١٢/٢٠١٣، مقارنة بـ ١٠،٦ مليار جنيه خلال يوليو- فبراير ٢٠١١/٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال نتيجة لزيادة المحصل من الضرائب من الشركات بـ ١٧،٦٪ جنيه لتسجل ١٠ مليار جنيه مقارنة بـ ٨،٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء الارتفاع الملحوظ في حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٣٦،٨٪ لتتخطى نحو ٨،٧ مليار جنيه خلال يوليو- فبراير ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ ٦،٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

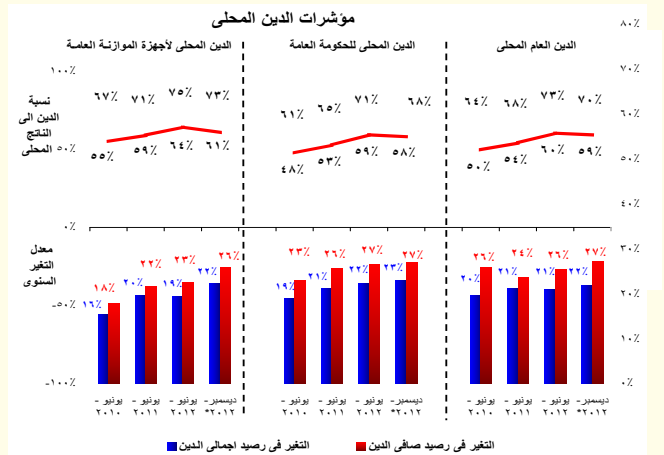
وفي نفس الوقت، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية إنخفاضاً قدره ٢٠٪ خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٢/٢٠١٣ نتيجة لإنخفاض كل من المنح والإيرادات الأخرى بـ ٦،٤٪ و١٢،٥٪ لتسجلا ٣،١ مليار جنيه و٤٤،٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٨،٧ مليار جنيه و٥١،٣ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض المحقق في الإيرادات الأخرى في ضوء الإنخفاض في عوائد الملكية بـ ٣١٪ لتسجل ٢٧،٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٣٩،٦ مليار جنيه خلال يوليو- فبراير ٢٠١١/٢٠١٢، وذلك نتيجة لإنخفاض أرباح الأسهم لكل من هيئة البترول وقناة السويس بـ ٤،٤٪ و٥،٧٪ لتسجلا ٧،٦ مليار جنيه و٩،٩ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ ١٤ مليار جنيه و١٠،٥ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٢/٢٠١٣ ارتفاعاً كبيراً قدره ٢١٪ لتصل إلى ٣٢٩،٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٧٢،٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في كافة أبواب المصروفات؛ وعلى رأسها، الإرتفاع في باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذي يمثل حوالي ٣١،٩٪ من إجمالي المصروفات و٥٧٪ من إجمالي الإيرادات) بنحو ١٩،٦٪ ليصل إلى ١٠٥،٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- فبراير من العام السابق. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل حوالي ٢٥،٣٪ من إجمالي المصروفات و٤٥٪ من إجمالي الإيرادات) خلال يوليو- فبراير ٢٠١٢/٢٠١٣ لتسجل حوالي ٨٣،٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٣،٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة كبيرة بلغت ١٩،٨٪ لتصل إلى ٨٨،٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١، وذلك في ضوء الزيادة الكبيرة في «الأجور والبدلات النقدية والعينية» بـ ٥،٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. كما ترجع الزيادة في الأجور والبدلات إلى إرتفاع «المكافآت» بنحو ٧ مليار جنيه، وزيادة «الوظائف الدائمة» بـ ١،٩ مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة «البدلات النوعية» بـ ٣،١ مليار جنيه.

ثالثاً الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية؛ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.



وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٧٢،٨٪ ليسجل ١٢٩٣،٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٥،٨ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١ (٦٨،٦٪ من

٤ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٥ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ١١٢٦،٨ مليار جنيه (٦٣،٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٨٩٤،٦ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١ (٥٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤٣٢،٦ مليار جنيه و٣١٢،٣ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٣٧١،٢ مليار جنيه و٢٣١،٦ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١ وذلك نتيجة زيادة الإحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ١٢٠٧،٢ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ (٦٧،٩٪ من الناتج المحلي) مقابل ٩٨١،٥ مليار جنيه (٦٣،٦٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١١. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ١٠٣١،٦ مليار جنيه (٥٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٨١١،٢ مليار جنيه (٥٢،٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١١. وقد نتج الإرتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ١١،١ مليار جنيه ليصل إلى ١٩١،١ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٢.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ١٢٤٦،٩ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ (٧٠،١٪ من الناتج المحلي) مقابل ١٠١٩،٦ مليار جنيه (٦٦،١٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١١. وبلغ صافي الدين العام المحلي ١٠٥١،٦ مليار جنيه (٥٩،١٪ من الناتج المحلي) مقابل ٨٢٩،٧ مليار جنيه (٥٣،٨٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١١. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٢٢٥،٧ مليار جنيه ليصل إلى ١٢٠٧،٢ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ١،٨ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٤ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٢.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ بحوالي ٦٣٪ لتصل إلى حوالي ٨٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٥١ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع المتوسط المرجح لأجال أذون وسندات الخزانة في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ليسجل ١،٤ سنة مقارنة بـ ١،٣ في ديسمبر ٢٠١١، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ليصل إلى ١٣،٤٦٪ مقارنة بـ ١٢،١٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١١.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي ارتفاعاً كبيراً كنسبة إلى الناتج المحلي لتصل إلى حوالي ١٣،٨٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٣،٢٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١١، حيث ارتفع رصيد الدين الخارجي بحوالي ١٥،٢٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ليسجل ٣٨،٨ مليار دولار - وهو ما يعتبر أعلى معدل نمو في رصيد الدين الخارجي منذ مارس ٢٠٠٨ - مقارنة بـ ٣٣،٧ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١١. ويأتي هذا الارتفاع الملحوظ نتيجة قيام قطر بإيداع مبلغ ٤ مليار دولار في البنك المركزي المصري خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ كجزء من برنامج المساعدات المالية لمصر.

وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد ارتفع بنسبة ١،٨٪ مسجلاً ٢٦،٢ مليار دولار (٦٧،٥٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٢٥،٧ مليار دولار (٧٦،٣٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في ديسمبر ٢٠١١.

رابعاً التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر يناير ٢٠١٣ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفع معدل النمو الشهري للسيولة المحلية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢ بشكل كبير ليسجل معدل نمو قدره ١،٧٪ ليصل إلى ١١٦٧،٢ مليار جنيه، مقارنة بـ ١١٤٧،٥ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢. أيضاً بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد ارتفع معدل نمو السيولة المحلية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٢ ليلعب نحو ١٢،٣٪، مقارنة بارتفاع قدره ١١،٢٪ في نهاية نوفمبر ٢٠١٢ و٦،٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١١. لا تزال صافي الأصول المحلية في الارتفاع - خاصة الإرتفاع الملحوظ في الانتماء الممنوح للقطاع الخاص، فضلاً عن الزيادة المستمرة في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية - هي المحرك الرئيسي وراء النمو في إجمالي السيولة المحلية وذلك من على جانب الأصول. أما على جانب

قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تسيير الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تسيير الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤،٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الإقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تسيير الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التسيير الجديد.

و١٧,٤٪ خلال ديسمبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت معدلات الدولار في الودائع خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢ لتسجل نحو ٢٤,٤٪ مقارنة بـ ٢٣,٥٪ خلال الشهر السابق و٢٣,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء تسجيل كل من الودائع من العملات الأجنبية والنقد المتداول خارج البنوك بمعدلات نمو مرتفعة خلال شهر الدراسة، والذي يمكن أن يعتبر مؤشراً مبكراً لضعف الثقة.

خامساً: تطورات الأسعار

استمر معدل التضخم السنوي^٦ لحضر الجمهورية في الإرتفاع خلال شهر فبراير ٢٠١٣ مسجلاً نحو ٨,٢٪ مقارنة بـ ٦,٣٪ خلال الشهر السابق ولكنه إنخفض مقارنة بـ ٩,٢٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٢. (وفيما يخص معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية، فقد ارتفع بشكل ملحوظ ليسجل ٨,٧٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٣ مقارنة بـ ٦,٦٪ خلال الشهر السابق، ولكنه إنخفض مقارنة بـ ٩,٩٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٢). ويمكن تفسير هذا الإرتفاع نسبياً في ضوء الزيادة الملحوظة في أسعار بعض البنود الفرعية في مجموعة "الطعام والشراب" لأسباب موسمية، بالإضافة إلى إرتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعتي "الملابس والأحذية" و"النقل والمواصلات". وفي نفس الوقت، فقد ساهم إنخفاض قيمة الجنيه مقابل العملات الأخرى خاصة سعر صرف الدولار إلى إستمرار تأثر القطاعات المختلفة وما ترتب على ذلك من زيادة للضغوط التضخمية خلال شهر الدراسة.

وتشير البيانات التفصيلية إلى إرتفاع معدل التضخم السنوي لعدد من البنود الفرعية ضمن مجموعة "الطعام والشراب" خاصة "الخبز والحبوب" مسجلاً ٤,٢٪ (نتيجة لإرتفاع أسعار الأرز والذرة والدقيق). كما إرتفع معدل التضخم السنوي للبهندين^٧ للحوم والدواجن^٨ و"الألبان والجبن والبيض" ليسجلاً ١٠,٢٪ و ١٣,٦٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ١٠,٦٪ و ٩,٦٪ على التوالي خلال الشهر السابق، وإرتفع معدل التضخم السنوي لبند "الخضروات" ليسجل ٨,٦٪ (نتيجة لإرتفاع أسعار كل من الفاصوليا الخضراء، والبسلة، والبطاطس). بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفع معدل التضخم السنوي لمجموعة لمجموعة "الرعاية الصحية" بشكل ملحوظ خاصة البند الفرعي "المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية" مسجلاً ١٣,٤٪ (نتيجة لإرتفاع أسعار بعض أنواع الأدوية والمعدات الطبية مثال البلاستر الطبي). كما إرتفع معدل التضخم السنوي لمجموعة "الملابس والأحذية" مسجلاً ٤,١٪ مقارنة بـ ٠,٨٪ خلال الشهر السابق.

وعلى نحو آخر، فقد إرتفع معدل التضخم الشهري أيضاً بشكل كبير ليسجل ٢,٥٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٣ - وهو أعلى معدل مسجل له منذ سبتمبر ٢٠١٠ - مقارنة بـ ١,٧٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٠,٧٪ خلال شهر فبراير من العام السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد إرتفع معدل التضخم السنوي الأساسي بشكل ملحوظ خلال شهر فبراير ٢٠١٣ ليسجل ٧,٧٪ مقارنة بـ ٥,٢٪ خلال الشهر السابق^٩ ومقارنة بـ ٧,٣٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إستمر في التراجع -للمرة الثالثة على التوالي- ليسجل -٠,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٣ مقارنة بـ -٠,٤٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بارتفاع قدره ٧,٤٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢. بينما إرتفع معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين ليسجل ٠,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٣ مقارنة بـ -٠,١٪ خلال الشهر السابق.

ويرجع الإنخفاض المحقق في معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين إلى الإنخفاض الكبير في معدل التضخم السنوي لمجموعتي "الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك" و"أنشطة خدمات الغذاء والإقامة" ليسجلاً -٥,٢٪ و ٥,٨٪ خلال يناير ٢٠١٣ مقارنة بـ ٨,١٪ و ٣,٤,٨٪ على التوالي خلال الشهر السابق؛ بالإضافة إلى إنخفاض معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين لمجموعة "التعدين وإستغلال المحاجر" ليسجل ١,١٪ خلال شهر يناير ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢,٢٪ خلال الشهر السابق. وفي نفس الوقت، فإن الإنخفاض المحقق في معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين قد قابله إرتفاع في معدل التضخم السنوي لمجموعتي "إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف" و"الصناعات التحويلية" ليسجلاً ١٠,٦٪ و ١,٩٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٩,٩٪ و ١,٦٪ على التوالي خلال الشهر السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٣ رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥٪ و ١٠,٧٥٪ على التوالي، ورفع سعر العمليات الرئيسية^{١٠} بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥٪. كما تم رفع سعر الإنتمان والخصم بواقع ٧٥ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥٪.

٧ قام الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للآرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كمشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ٨ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.

٩ العمليات الرئيسية للبنك المركزي ستكون إعادة شراء أو مزايدات الإيداع والتي ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق.

الإلتزامات، فترجع الزيادة في معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية إلى إرتفاع معدل النمو السنوي لأشياء النقود محققاً ١٢,٢٪ ليسجل ٨٧٩ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ مقارنة بنمو قدره ١١,٢٪ في نهاية الشهر السابق. كما ارتفع أيضاً معدل النمو السنوي للنقود خلال شهر الدراسة ليصل إلى ١٢,٧٪ محققاً ٢٨٨,١ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو قدره ١١,٤٪ خلال الشهر السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي انكماشاً سنوياً قدره ٢٩,٩٪ ليبلغ حوالي ١٣٣,٤ مليار جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٢. كما استمر صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي في التراجع، والذي بدأ مع اندلاع الإضطرابات السياسية، حيث بلغت نسبة التراجع السنوي نحو ٤٩,٣٪ خلال العام المنتهي في ديسمبر ٢٠١٢ ليبلغ بذلك ٤٩ مليار جنيه - وجدير بالذكر أنه كان قد سجل أعلى نسبة إنخفاض له منذ يوليو ٢٠٠٢ وقدرها ٥٥,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى إنخفاضاً بنسبة ٩,٧٪ خلال السنة المنتهية في ديسمبر ٢٠١٢ ليصل إلى ٨٤,٣ مليار جنيه، مقارنة بإنخفاض أعلى قدره ١٥,٩٪ خلال الشهر السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية حوالي ٢١,٨٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ليسجل ١٠٣٣,٨ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو قدره ٢١,٣٪ خلال الشهر السابق و ٢٦,٩٪ خلال ديسمبر ٢٠١١، وذلك في ضوء تحقيق صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣١,٥٪، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٢٨,٣٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن النمو في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالي ١٢٦,٨٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ مسجلاً ٦٧٨,٤ مليار جنيه.

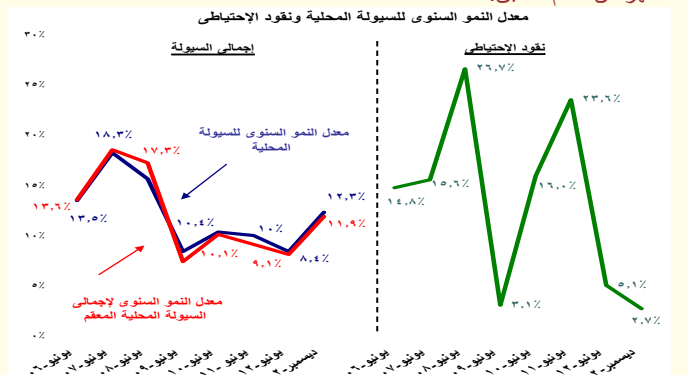
بالإضافة إلى ذلك، فقد استمر معدل النمو السنوي للإلتزامات الممنوح للقطاع الخاص في الإرتفاع للشهر الرابع على التوالي في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٢ محققاً ٧,٦٪ ليصل بذلك إلى ٤٦٥,٧ مليار جنيه مقارنة بمعدل نمو قدره ٦,١٪ في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١، وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال الإثنى عشر شهراً الماضية قدره ٦,٥٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للإلتزامات الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ١٣,١٪ في نهاية شهر الدراسة محققاً ٤٣,٩ مليار جنيه، في حين إنخفض إذا ما قورن بمعدل نمو قدره ١٧,٦٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢.

تراجع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٣,٥ مليار دولار في نهاية شهر فبراير ٢٠١٣، وهو ما يمثل نسبة إنخفاض قدرها ٦٢,٥٪ مقارنة برصيد بلغ ٣٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٠، وهي أعلى قيمة له. كما أن هذا الرصيد كان قد سجل ٢٦,٦ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. بينما تجدر الإشارة إلى أن رصيد الاحتياطي قد سجل استقراراً نسبياً خلال شهر الدراسة مقارنة بيناير ٢٠١٣ حيث أنه إنخفض بـ ١٥٥ مليون دولار فقط.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل نمو جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق ١٠,٣٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ليسجل ١٠٩٠,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٩,١٪ في نهاية الشهر السابق ومقارنة بـ ٣,٩٪ خلال ديسمبر ٢٠١١. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٨,٩٪.

ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٥,٥٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٥,٢٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بارتفاع قدره ٦,٦٪ خلال ديسمبر ٢٠١١، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ١٦,٨ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومي كان قد سجل ٦,٥٪ ليبلغ ٤٨١,٧ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٢.

في حين استمر معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع الحكومي في الإنخفاض - ولكن بمعدل متناقص - مسجلاً إنخفاضاً قدره ٥,٦٪ ليبلغ ٣٥,١ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٢. هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤,٩٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٢، مقارنة بـ ٤,٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. كما سجلت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية إنخفاضاً كبيراً على أساس سنوي لتبلغ نحو ٥,٤,٩٪ خلال ديسمبر ٢٠١٢ مقابل ٦١,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.



وفيما يخص معدلات الدولار، فقد ارتفعت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢ لتتحقق ١٧,٦٪ مقارنة بـ ١٦,٩٪ خلال الشهر السابق

وبالرغم من ارتفاع عدد الليالي السياحية قد ارتفع بـ ٨,٤٪ ليصل إلى ٧٧,٣ مليون ليلة خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٧١,٣ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

كما ارتفعت أيضاً قيمة الإيرادات من النقل بـ ٧٪ لتصل إلى ٤,٦ مليار دولار مقابل ٤,٣ مليار دولار في العام المالي السابق (في حين إنخفضت عائدات قناة السويس بـ ٢٪ لتتحقق حوالي ٢,٦ مليار دولار). وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت المتحصلات الحكومية خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٢١٦ مليون دولار مقابل ٦١ مليون دولار خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت المتحصلات الأخرى بنحو ١٧٪ لتصل إلى ١,٣ مليار دولار.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بـ ٤٪ لتتحقق حوالي ٧,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ٧,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق ويرجع ذلك إلى ارتفاع المدفوعات عن النقل والسياحة بـ ٤٧٪ و ٩٪ على التوالي لتسجل ٨٧٩ مليون دولار و ١,٤ مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المدفوعات الأخرى بـ ٢١٪ لتسجل ٢,١ مليار دولار مقارنة بـ ١,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما إنخفضت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال فترة الدراسة بـ ٦٪ لتتحقق ٣ مليار دولار. كما إنخفضت مدفوعات الحكومة بـ ٤٪ لتسجل ٣٧٢ مليون دولار.

شهدت التحويلات الخاصة إرتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٦٪ إلى نحو ٩,٢ مليار دولار خلال يوليو - ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وجدير بالذكر أن التحويلات الخاصة إحتلت المركز الأول كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبي خلال فترة الدراسة حيث تمثل حوالي ٢٦,٢٪ من جملة الموارد. كما ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتتحقق ٠,٦ مليار دولار مقارنة بـ ٠,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ ٧,٣٪ لتتحقق ٣٥ مليار دولار، في حين ارتفعت المدفوعات الجارية بـ ٣,٧٪ فقط لتتحقق نحو ٣٨ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٢٪ مقارنة بنحو ٨٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره انخفاض عجز الميزان الجارى بحوالى ٢٥٪ ليصل إلى ٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بعجز قدره ٤,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ومن ناحية أخرى فقد حقق الميزان الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٤,٢ مليار دولار (١,٥٪ من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بحوالى ٢,٤ مليار دولار (٠,٩٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويأتى ذلك نتيجة تحقيق الإستثمارات الأخرى صافى تدفقات للداخل بقيمة ٤,٣ مليار دولار مقابل ١,٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١، حيث سجل بند خصوم أخرى لدى البنك المركزى صافى تدفقات للداخل بحوالى ٤ مليار دولار نتيجة ورود مبلغ قدره ٤ مليار دولار وذلك فى صورة ودائع من دولة قطر.

كما سجل صافى تدفقات الإستثمار المباشر إلى مصر تدفقات للداخل بنحو ٠,٣ مليار دولار (٠,١٪ من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٤ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى) خلال يوليو - ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١. بينما حققت الإستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر تراجعاً فى صافى التدفقات للخارج لتسجل نحو ٠,٣ مليار دولار (٠,١٪ من الناتج المحلى) حيث تراجع بـ ٩٢٪ خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة أعلى بنحو ٣,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (١,٣٪ من الناتج المحلى). ويأتى ذلك كمحصلة لإنخفاض صافى مبيعات الأجانب لأذون الخزانة والسندات المصرية بشكل كبير لتتحقق نحو ٣ مليارات دولار فقط خلال فترة الدراسة مقابل ٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وأخيراً فقد سجل بند السهو والخطأ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٨ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلى، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر فبراير ٢٠١٣ بـ ١١٧ نقطة ليصل إلى ٥٤٨٩ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى يناير ٢٠١٣ والذي بلغ ٥٦٠٦ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد شهد رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة انخفاضاً طفيفاً قدره ٠,٧٪، محققاً ٣٧٤ مليار جنيه (٢١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة برصيد بلغ ٣٧٧ مليار دولار خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير هذا الأداء الضعيف للبورصة فى ضوء الاضطرابات السياسية التى تمر بها مصر خلال الفترة الانتقالية.

وقد أوضحت لجنة السياسة النقدية أن قرار رفع أسعار الفائدة جاء فى ضوء المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم؛ حيث سجل الرقم القياسى العام والأساسى لأسعار المستهلكين أعلى مستويات لهما منذ أغسطس ٢٠١٠ على خلفية إنخفاض قيمة الجنيه فضلاً عن الإختناقات فى قنوات توزيع السولار. وفى الوقت نفسه، فإن معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى المحقق خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ جاء على خلفية ضعف أداء قطاع الصناعة. ومما سبق يتضح، بأن المخاطر المحيطة بتصاعد الضغوط التضخمية بسبب عودة الإختناقات فى الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع، تفوق تراجع معدل نمو الاقتصاد فى غضون مرحلة التحول السياسى التى تمر بها البلاد، مما دفع البنك المركزى المصرى بالعمل على زيادة أسعار الفائدة .

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات القطاع الخارجى الخاصة بالفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٦ مليار دولار، محققاً بذلك انخفاض قدره ٩٣٪ عن العجز الكلى المحقق خلال يوليو - ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١ والذي بلغ قدره ٨ مليار دولار. ويأتى انخفاض العجز الكلى المحقق خلال فترة الدراسة كمحصلة لإنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية بـ ٢٥٪ (نتيجة للارتفاع الملحوظ فى تحويلات العاملين بالخارج والتحسين النسبى فى فائض الميزان الخدمى)، وتحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٤ مليار دولار، بينما سجل بند «السهو والخطأ» صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٨ مليار دولار.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات (مليون دولار)

نسبة التغير	يوليو-ديسمبر	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
الميزان التجارى	١٦,٧٨٩-	١٥,٥٩٨-
الصادرات	١٣,٤٤٧	١٣,٥٨٩
بترولى	٦,٤٣٣	٦,٧٣٩
غير بترولى	٧,٠١٥	٦,٨٥٠
الواردات	٣٠,٢٣٦-	٢٩,١٨٧-
الخدمات (صافى)	٣,٩٤٠	٣,١٢٢
المتحصلات	١١,٧٥٩	١٠,٦٣٢
المدفوعات	٧,٨١٩	٧,٥١٠
المتحصلات الجارية	٣٥,٠١١	٣٢,٦٤٣
المدفوعات الجارية	٣٨,٠٥٥	٣٦,٦٩٧
الميزان الجارى	٣,٠٤٤-	٤,٠٥٤-
ميزان المعاملات الرأسمالية	٤,٢٤٦	٢,٤١٢-
الحساب الرأسمالى	٥٥-	٣٢-
الحساب المالى	٤,٣٠١	٢,٣٧٩-
تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)	٣٠١	٤١٨-
صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر	٢٦٠-	٣,٣٠٩-
الميزان الكلى	٥٥٢-	٨,٠٠٥-

ارتفع عجز الميزان التجارى بـ ٨٪ ليحقق عجزاً قدره ١٦,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل نحو ١٥,٦ مليار دولار خلال يوليو - ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٤٪ لتسجل حوالى ٣٠,٢ مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع حصيلة الصادرات السلعية بشكل طفيف لتتحقق نحو ١٣,٤ مليار دولار مقابل ١٣,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وبالرجوع إلى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الارتفاع فى الواردات السلعية إلى زيادة الواردات من المنتجات البترولية بحوالى ٢٤٪ لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار، بينما انخفضت الواردات غير البترولية بشكل طفيف لتصل إلى حوالى ٢٣,٥ مليار دولار مقابل ٢٣,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى السابق. بينما يأتى الإنخفاض فى جملة الصادرات السلعية نتيجة لإنخفاض الصادرات البترولية بنسبة بلغت ٥٪ لتصل إلى نحو ٦,٤ مليار دولار، مما فاق أثر الارتفاع فى الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٢٪ فقط لتصل إلى ٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

أما عن الميزان الخدمى، فقد ارتفع الفائض الكلى المحقق خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ لتسجل نحو ٣,٩ مليار دولار (ما يعادل ١,٣٪ من الناتج المحلى) مقابل ٣,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، حيث ارتفعت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ١١,٨ مليار دولار وذلك فى ضوء ارتفاع كل من حصيلة النقل والمتحصلات من الإيرادات السياحية والمتحصلات الحكومية، حيث ارتفعت الإيرادات من المتحصلات السياحية بـ ١٠٪ خلال فترة الدراسة لتتحقق نحو ٥,٦ مليار دولار مقابل ٥,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.